لصح اتصاف ذاته بكل واحدة منها في الازل وقد ثبت بطلانه وتقرير الجواب ان امكان
الاتصاف بها لما توقف على امكانها لم يكن قبل امكانها وامكانها مشروط بانقضاء الصفة
التي قبلها او بوقت معين فيلزم صحة الاتصاف في الازل ويجوز حمله على الاعراض
على الجميع اما على الاول فبان يقال ان اردتم بالانفعال تاثيرا في ذاته فنحن نسلم ان ذاته
لا ينفعل عن شيء لكن لا نم ان تغير صفاته يوجب ذلك لجواز ان يكون ذاته مقتضية لصفات
متعاقبة كل واحد منها مشروطة بانقراض الاخرى او مختصة بوقت وحال لتعلق الارادة
بها وان اردتم بالانفعال تبدل الصفات فلا نم استحالته لان ذلك عين النزاع وان
اردتم معنى آخر فلا بد من تصويره اولا لنتكلم عليه ثانيا وبحث مذاق الدليل الرابع بان
يقال نختار ان المقتضي لتلك الصفة ذاته تع لا المنفصل لامتناع انفعالها عن الغير
قولكم يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا ممنوع لجواز ان يقتضي ذاته تع صفات متعاقبة
كل واحدة منها تكون مشروطة بانقراض الاخرى او مختصة بوقت وحال لتعلق
ارادته بتلك الصفة في ذلك الوقت والحال دون صفة اخرى واما على الثاني فان
يقال لا نم انه لو خلا ذاته عن تلك يكون ناقصة وانما يلزم ذلك ان لو لم يحصل لها بدل
لا اولى صفة كمال خلفا عن الزايلة بطريق الكمال واما على الثالث فبان يقال ان
الصفة الحادثة سلمنا انها مما يصح اتصاف ذاته بها لكن لا يلزم منه صحة اتصافه
بها في الازل لان المراد بصحة الاتصاف امكان الاتصاف وامكان الاتصاف
بتلك الصفة موقوف على امكان الصفة ولا نم ان تلك الصفة قبل زوال الصفة
التي قبلها او قبل دخول الوقت المعين الذي تعلق ارادة المختار به ممكنة احتجوا

لهى القايلون بجواز اتصاف ذاته تع بالحوادث بانه تعالى لم يكن فاعل العالم في الازل
والا لكان العالم ازليا ثم صار فاعلا وبان الصفات القديمة تصح قيامها به تعالى
لمطلق كونها صفات ومعاني لان القدم عدمي لا يصلح ان يكون جزءا من المقتضي
للوجودي ولا يصلح ان يكون جزءا من المقتضي لصحة القيام فان صحة القيام
امر وجودي لكونه نقيضا للا صحة والحوادث تشاركها في ذلك فتصح قيامها
بذاته تعالى واجيب عن الاول بان التغير في الاضافة والتعلق لا في الصفة فان
كونه فاعلا اضافة وتعلق لقدرته بعد ان لم يكن عارضا لها وعن الثاني بان عرض
المصحح لقيام تلك الصفات حقايقها المخصوصة وهي ليست مشتركة بينها وبين الصفات
الحادثة ولعل القدم شرط او الحدوث مانع من القيام بها فان الشرط جاز ان يكون
عدميا وكذلك المانع الخامس في نفي الاعراض المحسوسة عنه اجمع العقلاء على انه
سبحانه وتعالى غير موصوف بشيء من الالوان والطعوم والروايح ولا يلتذ
باللذايذ الجسمية فانها لهى الامور المذكورة تابعة للمزاج والمزاج لا يعقل الا في الجسم
واما اللذة العقلية فقد جوزها الحكماء وقالوا من تصور من نفسه كمالا فرح
به ولا شك ان كماله اعظم الكمالات لان مداركه اعظم المدركات وهو مدرك لذاته على
ما هي عليه وكذا ساير الموجودات على الوجه الاتم الاكمل فلا بعد من ان يلتذ به
الفصل الثالث في التوحيد انما افرده بالفصل وان كان عند التحقيق
راجعا الى التنزيهات اذ المراد منه نفي الشريك عنه تعالى تنبيها على كونه اصلا للباقي
اذ لا مرتبة اعلى من التوحيد وعليه مبنى الاسلام احتج الحكماء بان وجوب الوجود

Copyright © King Saud University